عين المدينة

مجلة نصف شهرية مستقلة / العدد 53 / 16 تموز 2015

3ayn-almadina.com
facebook.com/3aynAlmadina

دير الزور - عدسة كرم

كل عام وأنتم بخير..

تتوالى علينا «الأعياد»، مع تكرار الأمنيات بالنصر القريب والفرج والسلام والفرح بين أفراد العائلة، بينما تبدو هذه الرغبات أحلاماً ما تزال تبتعد ويزداد الطريق إليها غموضاً. وإزاء هذه الحال من المراوحة في المكان، الذي يضيق هو الآخر، يجدر بردّة فعلنا أن لا تكون الإحباط بل المراجعة.

المراجعة؟ نعم... ما دمنا نؤمن أن الله {لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم}. فهل غيّرنا ما بأنفسنا، من نوايا وأساليب عمل وتنازع وفرديةٍ، لنأملَ أن يتغيّر واقع عيدنا الحاليّ عما سبقه من أعياد؟ أم أننا نستمرّ في التكرار آملين من العالم أن يتغيّر؟ بل ربما زدنا سوءاً مع ازدياد الصعوبات وغموض الأفق!

وكي لا نتكلم في الأمور الكبرى الآن، ولنقتصر على العيد فقط؛ هل فكرنا في وقاحة الصور التي سننشرها على صفحاتنا على الفايسبوك، سعداء بزوجاتنا وأطفالنا في مولات اسطنبول ومدينة الألعاب الفرنسية أو أمام البحيرة في السويد؛ ونصف قلوبنا/ أهلنا في البلاد يعانون الخطر والفقر ويسترقون النظر إلى عالمنا الزاهي حين تتوافر لهم الكهرباء لسويعات.

يحقّ لأهالي المناطق المحرّرة أن يفرحوا بين برميلٍ وآخر، وأن ينقل لنا الإعلاميون الشجعان من هناك صور ما تبقى من أراجيح حديديةٍ بائسةٍ لما تبقى من أطفال. يحقّ لأبناء المناطق المحاصرة أن يرتاحوا لأيام من الهمّ المقيم لتأمين أبسط أنواع الطعام، وأن يُلبسوا أولادهم أسمالهم الباقية من أعيادٍ قديمةٍ، ويصطحبوهم إلى ساحةٍ وسط الخراب، أو أطلال حديقة. يحقّ للمقيمين في الزعتري، وفي المخيمات اللبنانية وسط العداء، وفي المخيمات التركية في ظلّ الحرّ... أما نحن، فما علينا إلا القليل من الحياء... القليل فقط!

4 كلور معالجة المياه ينفد من محطّات دير الزور

5 داعش تفتتح معهداً للمعلمين في الميادين

6 تجدّد حفلات الإعدام في دير الزور

9-8 مواطن الدرجة الأولى: من الجيل الأوّل إلى الثاني

13-10 جبهة النصرة والنفط (2)

15-14 موت الأب

16 بين أخطائنا ومبرّراتها

17 الرعب المقيم.. الرقة تذبح بصمت

الدول الكبرى تبرم الاتفاق النوويّ مع إيران ومعارك الزبداني على أشُدّها

تصدّر توقيع الاتفاق النوويّ بين إيران والدول الخمس الكبرى + ألمانيا المشهد السياسيّ في الأيام القليلة الفائتة. وفي غضون ذلك؛ كانت المعارك بين الثوّار وميليشيات النظام المرتبطة بإيران على أشدّها في جبهاتٍ عديدةٍ على الأراضي السورية.

هيئة التحرير

الاتفاق النوويّ بين تفاؤلٍ وتشاؤم

أثار توقيع هذا الاتفاق عاصفةً من التحليلات والتعليقات حول الدور الإيرانيّ المقبل، وفيما إذا كانت الاتفاقية ستسهم في تغيير سياسات طهران في المنطقة عموماً وفي سوريا على وجه الخصوص، وسط تباينٍ لمواقف الدول حول الاتفاق. إذ استقبل المعسكر الإيرانيّ التوقيع بارتياحٍ مبالغٍ فيه، دفع برأس النظام السوريّ إلى وصفه بـ«الانتصار العظيم»، في رسالةٍ تهنئةٍ بعثها إلى المرشد الخامنئي والرئيس الإيرانيّ حسن روحاني. فيما أبدت العديد من الدول، وعلى رأسها السعودية، «قلقها» لأن الاتفاقية لم تشتمل على مناقشة الدور الإيرانيّ في «زعزعة استقرار المنطقة»، ما يعكس شعوراً عاماً بالغبن من الموقف الدوليّ المتساهل، إلى حدٍّ ما، مع تمدّد طهران في كلٍّ من سوريا ولبنان والعراق واليمن خلال السنوات الماضية. لكن، بالمقابل؛ يبدو من المبكّر جداً إطلاق الأحكام على الاتفاق الذي حرصت تصريحات مسؤولي الدول الغربية المشاركة فيه على تأكيد أنه «ليس مبنياً على الثقة بإيران بل على التحقيق والمراقبة»، كما صرّح الرئيس الأمريكيّ باراك أوباما، وكرّر رئيس الوزراء البريطانيّ ديفيد كاميرون، الذي أضاف: «لسنا ساذجين. ونعلم أن النظام الإيرانيّ يدعم الجماعات الإرهابية ويموّلها... لكن الخطوة هي قطع الطريق على طهران لتطوير السلاح النوويّ». وبعيداً عن التصريحات والتشاؤم الإعلامي؛ تبدو تفاصيل الاتفاقية، الواقعة في 150 صفحةً، أكثر تعقيداً. إذ يناقش الجانب التطبيقيّ منها آليات التعامل مع كلّ منشأةٍ وموقع سيوضع تحت الرقابة، مع تخفيض عددٍ أجهزة الطرد المركزيّ ومخزون اليورانيوم المخصّب من 10000 إلى 300 كيلو غرام. وفي حال جرى تنفيذ الاتفاق كما ينصّ؛ فإن ذلك سيفي بغرض منع إيران من تطوير سلاحٍ نوويّ. أما فيما يخصّ آليات التطبيق؛ فلا تَبدو الاتفاقية سوى تحويل إيران إلى مشتبهٍ به تحت الوصاية والمراقبة الغربية لمدّةٍ لا تقلّ عن 15 عاماً، من خلال عمليات التفتيش الدورية والمفاجئة على مختلف المواقع ومن ضمنها العسكرية. أما في الشقّ الاقتصاديّ؛ فستتولى لجنةٌ مؤلفةٌ بإشرافٍ من الدول الكبرى عمليات تقييمٍ دوريةٍ لنشاطات إيران -ورفضها إن لزم الأمر- في مجالاتٍ عديدةٍ منها الصناعة والخدمات وصناعة النفط والبتروكيماويات والملاحة والبنوك والشحن وغير ذلك من القطاعات الحيوية التي يقوم الاقتصاد عليها. كما سيتيح الاتفاق لهذه اللجنة أن تتدخل في كافة نشاطات إيران التجارية بهدف منعها من استيراد مواد لها استعمالٌ مزدوج. مثلما ستحدّد الدول 5+1 أنواع وكميات الأسلحة المسموح لإيران بشرائها خلال السنوات الخمس المقبلة. ويبدو من خلال ما سبق حرص الدول الغربية على طيّ صفحة الملف النوويّ، أو، على الأقلّ، تأجيله لسنواتٍ عديدةٍ قادمة، بشكلٍ مستقلٍ عن مختلف القضايا والملفات التي حاولت إيران الاستفادة منها كأوراق ضغطٍ في التفاوض، ليصار لاحقاً إلى معالجة مشاكل المنطقة ودور إيران فيها بطرقٍ أخرى وبشروط «لعبٍ» مختلفة.

معارك الزبداني وحلب

سبق توقيع الاتفاق الإيرانيّ بأيام؛ تصريح زعيم ميليشيا حزب الله، حسن نصر الله، الذي قال فيه: ان طريق القدس يمرّ في القلمون والزبداني. وجاء ذلك بعد محاولات الميليشيا الشيعية اقتحام مدينة الزبدانيّ بدعمٍ من طائرات النظام التي أحصى ناشطونَ إلقاءها لما يفوق الـ700 برميلٍ متفجّرٍ وصاروخٍ فراغيٍّ على المدينة منذ بدء الحملة عليها قبل أسبوعين. وفي حين يرى العديد من المراقبين أن تصريح نصر الله جزءٌ من الحشد الإعلاميّ للتغطية على خسائره في القلمون؛ لم تستطع الميليشيا اللبنانية تحقيق اختراقٍ نوعيٍّ على جبهة الزبداني التي بث ناشطوها صوراً وتسجيلاتٍ تظهر جثث قتلى الحزب ونداءات استغاثةٍ يطلقها عناصره المحاصرون.

وفي الشمال؛ ما زالت الفصائل المقاتلة ضدّ نظام الأسد تحقق تقدّماً في معركة حلب، أسفر، حتى الآن، عن تحرير كتلة معامل الدفاع ودوار الليرمون ذي الموقع الاستراتيجيّ في شمال غرب المدينة، فيما تنصبّ الأنظار نحو التقدّم باتجاه حيّي الأشرفية والخالدية، رغم تعدّد غرف العمليات، الأمر الذي قد يبطئ تحرير المدينة لكنه لن يوقفه.

الكلور السائل ينفد في محطّات معالجة المياه

تيفوئيد والتهابات كبدٍ بسبب مياه الشرب الملوّثة

وسكان البوكمال يشاهدون كائناتٍ دقيقةً من "الحنفيات"

خليل عبد الله

أوقفت أكثر من 70 محطّةً من محطّات تصفية المياه، في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية» من محافظة دير الزور، عمليات تعقيم المياه، بسبب نفاد مخزونها من مادة هيبوكلوريت الصوديوم، المعروفة بالكلور، وهي المادة اللازمة في عمليات تعقيم مياه الشرب في محطّات التصفية.

جاء نفاد مادة الكلور نتيجة توقف منظّمة الهلال الأحمر السوريّ، ومنذ أربعة أشهر (نشرت «عين المدينة» في حينه تقريراً في هذا الخصوص، في العدد 43) عن تزويد محطّات التصفية الخارجة عن سيطرة النظام بهذه المادة، بضغوطٍ من النظام على المنظّمة، في خطوةٍ انتقاميةٍ إثر إحكام التنظيم الحصار على الأحياء الواقعة تحت سيطرة قوّات الأسد في مدينة دير الزور. وقبل ذلك كانت داعش قد منعت جميع المنظّمات الإنسانية ذات الصلة بمياه الشرب، وغيرها من المنظّمات، عن العمل. ثم قابل مسؤولو ما يسمّى بـ«ديوان خدمات المسلمين»، وهو المكتب المختصّ بشؤون الخدمات العامة في داعش، توقّف إمدادات الكلور بكثيرٍ من التعالي والاستخفاف. وأكّد بعض مسؤولي الديوان قدرتهم على «حلّ المشكلة». ولكنهم لم يقوموا، وخلال أشهر من النفاد المتتالي للكلور في محطّات المياه، بأيّ عملٍ مسؤول في هذا الشأن.

ولكنّ، وبعد أن تأكّد عجزهم التامّ عن تأمين أيّة كميةٍ من مادة الكلور، لجأ مفوّضو التنظيم إلى مخاطبة بعض المنظّمات سرّاً، في محاولةٍ لإقناعها بالعودة إلى العمل في دير الزور وفق شروطٍ، من جانب داعش، أبرزها أن لا تعلن هذه المنظّمات أو توثّق أيّ عملٍ من أعمالها هناك. وبدوافع إنسانيةٍ محضةٍ بدأت ثلاث منظّماتٍ أعمال صيانةٍ جزئيةٍ لبعض محطّات المياه، بالتزامن مع نجاح الهلال الأحمر السوريّ في إيصال ما يعادل 20 ألف ليترٍ من الكلور السائل إلى مناطق سيطرة داعش في دير الزور، وهي ربع الكمية الشهرية التي تحتاج إليها أكثر من 90 محطّةً تقع في هذه المناطق، بالحدّ الأدنى. ويأمل ناشطو الهلال أن يخفّف كلٌّ من نظام الأسد وتنظيم داعش من إجراءاتهما العقابية المتبادلة بشكلٍ تستثنى معه بعض اللوازم الحيوية من المنع. في حين تحاول أكثر من منظّمةٍ إنسانيةٍ التدخّل لتأمين هذه المادة، في ظلّ الظروف المعقّدة والمتغيّرة بين شهرٍ وآخر على المعابر الحدودية مع تركيا، وعلى خطوط التماس بين مناطق سيطرة قوىً عسكريةٍ مختلفة.

محطة مياه على الفرات – ريف دير الزور الشرقي

وحتى ذلك الحين ستنفد مخزونات المحطّات المتبقية من مادة الكلور، خلال أسبوعين إلى ثلاثة، بحسب تقديرات مقرّبين من «ديوان خدمات المسلمين»، بعد أن نفدت بالفعل في معظم شريط القرى والمدن والبلدات على نهر الفرات شرق وغرب مدينة دير الزور. ليضطرّ مئات الآلاف من السكان هناك إلى شرب مياهٍ غير معالجةٍ، تحوي مستوياتٍ عاليةً من البكتريا والجراثيم المرضة التي تسبّب قائمةً من الأمراض الوبائية الخطيرة على رأسها الحمى التيفية والتهابات الكبد، وهي الحالات الأكثر ظهوراً منذ شهرٍ تقريباً بين مراجعي العيادات والمشافي، وخاصّةً لدى الأطفال، في تجدّدٍ لهجمةٍ وبائيةٍ أشدّ خطورةً من سابقتها، في العام 2013، حين بلغ عدد المصابين بالتيفوئيد أو الحمى التيفية وقتها أكثر من 2500 مصاب. ويصعب اليوم إعطاء أية تقديراتٍ عن أعداد من أصيبوا حتى الآن، وذلك للأسباب المعروفة من تكتم التنظيم ومنعه الكوادر الطبية من إعلان أية أرقام.

وفي مدينةٍ كبيرةٍ مثل البوكمال يتحدّث الناس عن ظهور كائناتٍ دقيقةٍ تشاهد بالعين المجرّدة في المياه المتدفقة من الشبكة العامة عبر «الحنفيات»، بسبب توقّف التعقيم في محطّة التصفية، مما دفع من يستطيع شراء المياه المعلبة إلى فعل ذلك. وظهرت عبوات مياهٍ محليةٌ مُلئت من آبار البادية القريبة، إلى جانب المياه المعدنية الأغلى ثمناً والقادمة من خارج المحافظة. في حين استسلم أغلبية السكان لقدرهم مع المياه الملوّثة. وكذلك الحال في القرى والبلدات الأخرى من دير الزور.

في تقريرٍ خاصٍّ عن مياه الشرب في دير الزور، نشرته «عين المدينة» في العدد 42، يبلغ عدد محطّات تصفية مياه الشرب في المناطق الخاضعة لسيطرة داعش 96 محطّةً، تحتاج إلى أكثر من 80 ألف ليترٍ من الكلور السائل شهرياً. ويقيّم مختصّون الجاهزية الفنية لهذه المحطّات اليوم بأنها مقبولةٌ، وخاصّةً بعد توصيل التيار الكهربائيّ من محطّة التوليد في حقل العمر إلى معظم هذه المحطّات، مما يجعل من تأمين الكلور المشكلة الوحيدة تقريباً أمام تزويد السكان بمياهٍ صالحةٍ للشرب.

بعد الاستتابة والدورات الشرعية...
داعش تفتتح معهداً لإعداد المعلمين في دير الزور

مصطفى كامل

أعلن ما يسمّى بـ «ديوان التعليم» التابع لتنظيم «الدولة الإسلامية»، منذ قرابة الأسبوع، عن بدء العمل في «المعهد العالي لإعداد المعلمين في ولاية الخير».

بعد أن كان التنظيم قد أجبر المعلمين والمعلمات على الالتحاق بالدورات الشرعية للاستتابة في وقتٍ سابق؛ نصّ الإعلان على رغبة الديوان في استقبال دفعةٍ منهم لإخضاعهم لدورةٍ تأهيليةٍ بغية تحضيرهم للعمل في المجال التدريسيّ لجميع المراحل التعليمية، وفق اختصاصات العلوم الشرعية وعلوم اللغة العربية والرياضيات وعلم الأحياء ومواد أخرى، إضافةً إلى مدرّسي مواد المدارس المهنية؛ التجارية والصناعية والزراعية والتمريض. وحدّد الديوان شروط القبول بالكفاءة وتحمّل المسؤولية واجتياز الدورات والاختبارات المعدّة وفق «الشريعة»، كما يراها بالطبع.

وكان التنظيم قد أصدر عدّة تعميماتٍ تضمّنت مواعيد بدء العمل في معهد إعداد المعلمين، لكن دون أن يكون لهذا المعهد مبنىً أو مقرٌّ تقام فيه الدورات التي يدعو التنظيم إلى الالتحاق بها. إذ حُدّدت مواعيد وأماكن إعطاء الدروس في ثلاثة مساجد هي مسجد الإيمان في قرية الصَبحة ومسجد أبو بكر الصديق في قرية حطلة ومسجد بلدة الصوَر. وستعتمد هذه المساجد كمراكز لتقديم طلبات التسجيل وكنقاطٍ تعليمية. فيما لم يذكر التنظيم ما إذا كانت هناك رواتب شهريةٌ للذين سيتمّ تعيينهم ضمن ديوان داعش التعليميّ أم لا. وقال أحد المقرّبين من هذا الديوان إن موضوع المرتبات سيتمّ تحديده في وقتٍ لاحق، بعد الانتهاء من الاختبارات. كما ذكر أن عدد المتقدّمين للدورات قد قارب الـ100، معظمهم من الذكور، بينما اقتصر حضور المعلمات على عددٍ قليلٍ جداً.

وتعود قلة عدد المعلمات المتقدّمات إلى عدّة أسباب، منها تشديد التنظيم على نوع محدّدٍ ومتشدّدٍ من اللباس لا يتوافق وطبيعة المهنة. إذ قالت المعلمة ح. م، من إحدى قرى الريف الشرقيّ لدير الزور: «لست مضطرّة إلى الخوض في مشاكل مع الحسبة من أجل لباسٍ لا يتناسب وعملي». في حين قالت معلمةٌ أخرى: «مو معقول لما أدرّس الولاد الصغار، ولمدة 6 ساعات، حاطة الكنوع ولابسة الدرع ومن صفّ لصفّ أعطي دروس. ما في شي يشجّع عالتدريس، لا المناهج ولا الرواتب». يأتي ذلك في الوقت الذي تخشى فيه بعض المعلمات من فصلهنّ من ملاك مديرية التربية في المحافظة وخسارتهنّ لسنوات الخدمة التعليمية في حال التحاقهنّ بمدارس التنظيم، رغم توقفهنّ عن استلام الرواتب بعد منع داعش الذهاب إلى مناطق النظام في حيّي الجورة والقصور المحاصرَين.

أما في ما يخصّ المعلمات المهاجرات، فتتولى العديد منهنّ مهام إشرافيةً على الدورات والاختبارات التي ستقام لتأهيل المعلمات الجدد والقديمات في «الولاية». وقد ذكرت المعلمة ح.م أنّه من المؤكد أن المهاجرات ستستلمن إدارة الكثير من المدارس في العام الدراسّي القادم، بالرغم من أنّ معظمهنّ لسن من حملة الشهادات المؤهِّلة للتعليم، كما سيتمّ تعيين المهاجرات البريطانيات والفرنسيات كمدرّسات لغةٍ في مدارس الإناث، وكذلك الحال بالنسبة إلى مدارس الذكور، بحسب ح.م التي أضافت: «ما خلصنا من فيتامين واو أيام النظام، ولسّاه ملاحقنا أيام داعش».

الجدير بالذكر أنه تمّ تحديد موعد بدء العام الدراسيّ في مناطق التنظيم في مطلع شهر أيلول. وسيحدّد عدد المدارس التي سيتمّ افتتاحها وفقاً لعدد المعلمين الموجودين والناجحين في الدورات الشرعية والتأهيلية التي يجريها التنظيم في «الولاية». واختصرت داعش، في نظامها التعليميّ الذي طبّق العام الفائت، عدد السنوات الدراسية إلى 9، تنتهي في الصفّ التاسع، وحذفت بعض الموادّ مثل التاريخ، الذي اعتبرته مجرّد أكاذيب، والجغرافيا، لأنها «غير نافعةٍ في شيء»، وكذلك الرسم والموسيقى والتربية الرياضية، لحساب مواد دينيةٍ بما يطابق منهجها الخاصّ. وفي المواد التي استبقتها حذفت بعض المفاهيم والموضوعات الأساسية؛ فحوّلت الرياضيات إلى مجرّد تعلّم للعمليات الحسابية، واللغة العربية إلى تعلّم للنحو بالتركيز على كتاب «ألفية ابن مالك». كما لم تسلم مواد العلوم والفيزياء والكيمياء أيضاً من اختصار بعض بحوثها الأساسية.

دورة شرعية لمعلمين في «ولاية الخير»

تجدّد حفلات الإعدام في دير الزور
100 ضحيّة خلال شهرين، ومئاتٌ من مجهولي المصير

هند عبد اللطيف

نتيجة الهزائم المتكرّرة التي تعرّض لها تنظيم «الدولة الإسلامية» على جبهات القتال في الفترة الأخيرة، وبعد الضربة الموجعة التي تلقاها إثر عملية الإنزال في حقل العمر النفطيّ؛ شهدت محافظة دير الزور تزايداً ملحوظاً في وتيرة الإعدامات الميدانية خلال الشهرين الماضيين. وهي سياسةٌ ممنهجةٌ يتّبعها التنظيم في المناطق الخاضعة لسيطرته، لبثّ الرعب والهلع في نفوس الناس، وقمعهم بهدف إحكام السيطرة عليهم، وتحذيراً للخلايا النائمة التي تخطّط لمقاتلته.

لم يكتفِ التنظيم ببثّ الأشرطة الدعائية على مواقع التواصل الاجتماعيّ، عبر ما يسمّى بـ«المكتب الإعلاميّ لولاية الخير»، بل تجاوز ذلك إلى التفنّن في القتل والتصوير والإخراج. إذ اتخذ من آثار المنطقة وضفاف الفرات مكاناً لتنفيذ وتصوير إعداماته في إصداراته الأخيرة، كما في الإصدار المرئيّ «فوالله لننتأرن 2»، الذي تمّ تصويره في قلعة الرحبة قي مدينة الميادين في شهر رمضان. ويظهر فيه أربعة أشخاص، قيل في الإصدار إنهم تابعون لقوّات النظام، يرتدون الزيّ البرتقاليّ، يتمّ إعدامهم رمياً بالرصاص في الرأس. كما تمّ إعدام قرابة الـ20 شخصاً في مدينة الميادين بعد عدّة أيام من نشر الإصدار السابق.

وفي مدينة هجين تمّ إعدام محمد حمود الفرحان ذبحاً بالسيف أمام حشدٍ من السكان، بتهمة السحر والشعوذة. ونشر المكتب الإعلاميّ للتنظيم صور عملية الإعدام. ورفض التنظيم تسليم جثة الفرحان لذويه، فظلت ملقاةً على قارعة الطريق، في سلوكٍ متكرّر لداعش التي ترفض، في معظم الحالات، تسليم جثث من أعدمتهم لذويهم، باعتبار هؤلاء الضحايا «مرتدّين لا يجب دفنهم في مقابر المسلمين».

وتبقى الجثث والرؤوس المقطوعة معلقةً على الصلبان أو ملقاةً في الساحات العامة للمدن والبلدات التي نفذ فيها الحكم، فتكون بذلك عبرةً للمارّة في الطريق، على حدّ زعم عناصر التنظيم.

ويحرص التنظيم على تنفيذ الإعدامات في الأماكن العامة والساحات أمام الملأ. كما يهتمّ بحضور الأطفال لها. وفي بعض الأحيان يقوم أطفالٌ مجنّدون في صفوفه بعملية الإعدام وحمل الرؤوس المقطوعة والتقاط الصور تباهياً.

ولم تقتصر إعدامات التنظيم على الرجال، بل شملت النساء أيضاً. فقد قام بإعدام امرأتين بتهمة السحر والشعوذة ذبحاً بالسيف في مدينة البوكمال، بعد الإيقاع بهما بإرسال امرأةٍ «أنصارية» إلى كلٍّ منهما بحجّة أنها تريد الزواج بعد أن تقدّمت في السنّ وأصبحت عانساً، لتستجيب الضحيتان -وفق مصادر داعش- بكتابة الطلاسم لفكّ «السحر». وخلال وقتٍ قصير، بعد خروج «الأنصارية»، ألقت شرطة داعش القبض على المرأتين. وطريقة الإيقاع وتوريط المتهمين سلوكٌ منظّمٌ ومتكرّرٌ من قبل داعش، باستعمال أساليب يخالف كثيرٌ منها الشريعة الإسلامية.

ويقدّر عدد ضحايا الإعدامات خلال الشهرين الأخيرين بقرابة الـ100 ضحيةٍ في مدن وقرى المحافظة. إلا أن الأرقام الحقيقة لضحايا داعش أكبر من هذا الرقم، إذ يضاف إليه من يموتون تحت التعذيب في سجونها، وآخرون يتمهل التنظيم في إعلام ذويهم بمقتلهم.

خلال عام من سيطرة داعش على دير الزور أزهقت أنفساً كثيرةً تحت ذرائع مختلفةٍ كان أبرزها ما أطلقه شرعيوها على أبناء عشيرة الشعيطات صيف العام الفائت من أنهم «طائفةٌ ممتنعةٌ بشوكة»، ليرتكب التنظيم سلسلةً من المذابح الجماعية راح ضحيتها المئات منهم. ثم لتبدأ حفلات إعدام أفرادٍ ومجموعاتٍ بتهم الردّة والتجسّس والتعامل مع «الصحوات»، وغير ذلك من التهم التي تستوجب القتل وفق محاكم داعش.

وبين حينٍ وآخر يطلق التنظيم حملات اعتقالٍ واسعة النطاق في مناطق مختلفةٍ، كما حدث أخيراً في مدينة موحسن، وقبلها في مدنٍ وبلداتٍ أخرى من المحافظة. وقد أطلق سراح بعض المعتقلين، وأعدم البعض الآخر، فيما اعتبر مئاتٌ في عداد المفقودين.

بانتظار برميل

سمهر الخالد

يحاول سعيد أن يميّز الهدير الذي يخبو ويشتدّ بوتيرةٍ متسارعةٍ، ويرهف سمعه لعزل صوت مولّدة الكهرباء القريبة عن صوت مروحية الحوّامة.

شارك سعيد سابقاً في العمل المسلح في مدينة دير الزور. ورغم أنه لم يخض معارك حقيقيةً، لكنه هيّأ نفسه للموت في أية لحظةٍ وفي أيّ مكانٍ (وهو ما يردّ به على دعوة أقاربه له إلى النزوح). التجأ وزوجته إلى ممرٍّ داخليٍّ في البيت (موزّع)، دون تخطيطٍ أو اتفاقٍ مسبق. ثبّت نظره في السقف وكأنه ينظر إلى المروحية مباشرةً وهي تأخذ مكانها فوق بيته، وشعر أنه وحيدٌ تحتها. لم يسمع المضادّات الأرضية، مما زاد إحساسه بالعجز أمام الخطر المحدق. أحس بانقباضٍ في أحشائه ووخزٍ في مساماته ووجعٍ في مفاصله، وناء بضغطٍ يجذب جسده إلى الأرض.

لم تعد الصواريخ والقذائف الأرضية تشكّل أيّ فارقٍ بالنسبة إلى أهالي مدينة دير الزور، لاعتيادهم عليها (كما يؤكّد بعضهم لبعض). وقد فقدت، بكلّ الأحوال، كثافتها التي كانت عليها قبل تمدّد تنظيم الدولة. ولم تعد تسمع، في الغالب، إلا في سياق المعارك. لذلك يعيش الناس الآن بين الغارة والغارة على أملٍ غامضٍ بالخلاص، وينسون الخطر الذي يتهدّد حياتهم حين يبتعد أوان الغارة، مبدين ارتياحهم وشعورهم بالأمان حين يبدو أن الغارات تستثني المناطق السكنية. لكن ذلك لا يدوم طويلاً؛ فالغارات تضرب دون تمييزٍ في أكثر الأحيان، لتنتصب أمام الأعين بقايا الأبنية التي أسقطتها البراميل أو الصواريخ الفراغية على رؤوس أصحابها، وتذكّرهم بشكلٍ دائم أنّ حياتهم في مهبّ الريح والحقد والجنون.

يرى بعض الإعلاميين، في محاولةٍ لتفسير حملة القصف الجويّ الأخيرة على المدينة، أنّ البراميل جاءت لوظيفةٍ تعويضية؛ فقد سحب النظام الكثير من عناصره إلى جبهاتٍ مشتعلةٍ في حلب وغيرها، ولسدّ الفراغ الناجم عن هذا النقص في القوّات لجأ إلى البراميل كرسالة تذكيرٍ بمدى تفوّق سلاحه وقدراته التدميرية. وقد جاء القصف بغاز الكلور -لأوّل مرّةٍ في المدينة- ليكمل هذه المهمة. هكذا قضى منذ أيام زكريا هزّاع مع عائلته بغاز الكلور، بعدَ أسابيع من قضاء جميع أولاد أخيه أبو أمين بالبراميل. وقد بدأت حملة قصف البراميل الأخيرة على المدينة ومحيطها في 6 أيار الفائت وانتهت في 22 حزيران، بحصيلةٍ قدرها 35 برميلاً على الأحياء التي يسيطر عليها التنظيم في المدينة، و3 براميل على قريتي حطلة والحسينية، عدا تلك التي ألقيت في محيط المطار وحقل العمر. خلّفت الحملة عدداً يتجاوز 27 شخصاً من الضحايا المدنيين، بينهم 13 طفلاً و5 نساءٍ، والعشرات من الجرحى. ورغم المجزرتين اللتين خلّفهما البرميلان اللذان ألقيا على حيّ الحميدية وسوق حطلة، إلا أنّ الفزع الذي تركته براميل ما بعد الإفطار في رمضان هو الأكبر. حتى أنّ غالبية الأهالي جلسوا في بيوتهم ينتظرون قدوم الطائرة في موعدها -الساعة العاشرة- لأيامٍ. وأثناء ذلك يأخذ صوت البرميل وهو يسقط حيّزاً كبيراً في أحاديث السكان، فبعضهم يشبّهه بصوت «يويو» الأطفال، والبعض يشبّهه بصوت البوتوغاز أو صوت محرّك سيارةٍ قديمة، متناقلين القصص عن وهجه الذي أنار المدينة، وعن الهلع الذي يصيب حتى سكان القرى المجاورة عند سماع صوته.

في هذا الجوّ المشدود الأعصاب إلى حدّ اليأس، والمسكون بكلّ الاحتمالات، يخفق صوت البرميل في الجوّ فيجد سعيد نفسه صارخاً: «لَكَح لَكَح» (ألقى)، بينما تندّ صيحاتٌ من الجوار، بعضها يكبّر وبعضها يبتهل. ثم ينتبه إلى زوجته تكرّر: «برداً وسلاماً». إلى أن يحسّ بالانفجار ويسمع صوته المرعب، لتبدأ زخة الشظايا والأشياء الأخرى التي تتناثر بتتابع. حين يخرج من البيت يرى بعض الجيران قد توجّهوا إلى الشارع مستطلعين. ينظر إلى جاره نظرةً مبتسمةً ثم يبدآن بالضحك دون إصدار صوتٍ، إلى أن يقطع ضحكهما شابٌّ يركب درّاجةً ناريةً وهو يقول: «انفجر بالجوّ».

رويترز

مواطن الدرجة الأولى (6)

مـن الجيل الأوّل إلى الجيل الثاني

من إصدارات داعش

علي خطاب

لم ينتشر خبر تورّط أبو شدّاد بالعمل في تهريب الدخان، بسبب التعتيم على الموضوع، ولعدم اعتقاله حتى الآن. ورغم ذلك لم يفقد الكثير من الأهالي حدسهم عن سبب ذلك التعنّت الذي مارس به أبو شدّاد وغيره صلاحياتهم، أو هوسهم، إلى أبعد مدى.

الجيل الأوّل

انتشر الخبر المتعلق بالأشخاص الذين اعتقلتهم «الشرطة الإسلامية» في حيّ الحميدية. لكن المقرّبين من التنظيم في المدينة فقط عرفوا، بعد التحقيق الذي قام به «الوالي» مع المعتقلين -وهم امرأتان وعنصران من التنظيم- أن وراءهم عشرة عناصر، غالبيتهم من الدير، يقومون بعمليات التهريب بسيّارة أبو شدّاد، راعي الإبل السعوديّ (كما يعرّف نفسه). وقد اشتهر الأخير على نطاق واسع منذ توليه منصب أمير الحسبة، حين استعمل سلطته في ملاحقة مخالفات النساء خاصّة. وقد رأى فيه الأهالي وقتها مهووساً جنسياً لا متعصباً دينياً. ونتيجة كثرة الشكاوى ضدّه، والمشاجرات التي كان طرفاً فيها، نُقل إلى الحواجز -بما يشبه الاعتراف بالتفوّق- ليشغل «إمارة» حاجز الجسر -المدخل الوحيد إلى المدينة- ويكمل مسيرته في التفتيش عن الدخان وابتكار الطرق في ذلك (كإرسال مراقبين مع السيارات عند إنزال الحمولة، أو فكّ الدواليب). كما استحدث حاجزاً لتفتيش النساء تولّته زوجته. وبما أن الدخان ظلّ يدخل إلى المدينة، ولكن بأسعار جنونية (تباع علبة «الحمراء» خارج المدينة بمائة ليرة تقريباً، أما داخلها فبخمسمائة)؛ فقد حدس الأهالي أن وراء صرامة أبو شداد مؤامرة لمحاولة احتكار تجارة الدخان. وكان هذا الحدس قد طال قبلاً أبو الطيب المنصوري، أمير المكتب الخدميّ، الذي اعتقل مؤخراً لمدّة شهر، وجرّد من منصبه، بسبب سرقة المازوت وصفقاتٍ مع التجّار وتزوير فواتير. وقد حالت قرابته مع أبو محمد العدنانيّ دون إنزال عقوبة أشدّ به، بحسب بعض المطلعين، الذين يضيف أحدهم ساخراً: «هذول وجه السحارة»، في إشارة إلى مساهمتهم الكبيرة في قيام التنظيم وتمدّده، مما جعلهم يعدّون من المؤمنين به وفق أيّ تصنيف.

الجيل الثاني

وهؤلاء أقل تحفظاً في استعمال الفتاوى، وأكثر احتفاءً بالمظاهر، وأقلّ اطلاعاً على العلوم الدينية. ويختزل الأهالي ماضي بعضهم بالمثل المشهور «حارتنا ضيقة ونعرف بعضنا».

وبحسب مصدر في الموارد البشرية في التنظيم فإن عدد المنتسبين إليه في «ولاية الخير»، منذ ثلاثة أشهر، يتجاوز 700 شخص في الشهر. كما أن ضعف هذا العدد، منذ أربعة أشهر على الأقلّ، يوجد على الدوام في الدورات الشرعية. ولذلك أعطى الأمنيون موعداً في كانون الثاني القادم لبعض المنضوين تحت السبب الثامن للردّة، بحسب أفكار التنظيم، «مظاهرة المشركين»، لحضور الدورة. ويجبر التنظيم على حضور هذه الدورات أفراداً من عشيرة الشعيطات التي ناوأته، أو عناصر سابقين في الجيش الحرّ أو جبهة النصرة أو أحرار الشام، أو منشقين عن جيش النظام، وغيرهم. ويُعفى من إكمال الدورة كلّ من يرغب في بيعة التنظيم، دون أيّ اعتبار أو شرط، كإتمام الوقت المحدّد، أو اجتياز الامتحانين الشفهيّ والكتابيّ. وبحسب شهادات العديد من الذين حضروا الدورة، فإن الشرعيين

القائمين عليها يحاولون الضغط على الحضور لدفعهم إلى البيعة عبر اتهامهم بالجبن، أو بتحريضهم على «تحرير الأعراض» من قبضة النظام. ورغم ذلك لم يجبر التنظيم أحداً على بيعته. لكن من الجدير معرفته هنا أنه يمنح عناصره بدل زواج وكفالة للأطفال، ويوفر جميع احتياجاتهم بأسعار رمزية، ويفضّلهم في الأمور الخدمية، بالإضافة إلى الراتب. وقد دعا التنظيم المناصرين (وهم مجموعاتٌ صغيرةٌ في المدينة ظلت تحوز سلاحها الخفيف وتقاتل النظام على الجبهات تحت راية التنظيم ولكن دون بيعة) منذ أيام إلى بيعته، متعهداً بعدم نقلهم من المدينة، الأمر الذي يفعله عادةً مع المبايعين الجدد الذين يستخدمهم في جبهات عين العرب والحسكة والعراق وغيرها. وقد نقل إعلاميون عن عناصر عادت من هناك أن الأمراء يلقون بهم في الخطوط الأمامية ويقطعون قنوات الاتصال بهم. ويعمدون، في بعض الأحيان، إلى فتح النار عليهم من الخلف لمنعهم من الانسحاب.

الكذب.. المحسوبية.. الرشوة

عندما دخل التنظيم إلى المدينة ناشد ناشطون «الوالي» أبو حفص الجزراويّ السماح للمنظمات الإغاثية والإنسانية بالعمل، فردّ يومها: «والله أن نموت جوعاً لأحبّ إلينا من أن يكون لأحدٍ علينا منّة». لكن الجميع يعرف الآن مدى اعتماد التنظيم الكبير على ما تقدّمه، خاصّةً، منظمة ميديكال ريليف الأمريكية في مجال الصحة العامة.

كما اشتهر عن الأمنيين الكذب لإنكار أية علاقة تربطهم باختفاء أو اعتقال أيّ شخص. ومن غير الممكن، في الوقت الحاليّ، معرفة إن كان ذلك مشرّعاً لهم، أي أنهم يستعملونه بحسب فتوى من شرعييهم، أم لا. ويلاحظ البعض «أن تسليط إعلام التنظيم الضوء على جوانب معينة وتضخيمها هو أكبر كذب يمارسه». ولعلّ ما حدث في يوم ٢٥ أيار المنصرم يكشف عن بعض أكاذيب التنظيم، عندما ملأت أصوات مضاداته سماء المدينة، ليعلن عن إسقاط طائرتين من قوّات النظام. لكن أحد إعلاميّي التنظيم نفسه كشف أن الخبر كاذبٌ، وأنه جاء للتنفيس عن الأهالي بعد فظائع حملة البراميل، وأن المعركة في ذلك اليوم، بكاملها، مفتعلة.

أما المحسوبية فلا تعدّ أمراً مقبولاً فقط، بل مرغوباً ومطلوباً. ويعيدها البعض إلى جهل التنظيم بسكان المناطق التي يسيطر عليها، فيعتمد على بعض الأشخاص الذين يثق بهم من الوسط كمدخلٍ إليه. ثم دفعت البنية العشائرية للكثير من العناصر المحليين بالمحسوبية إلى أقصاها. لكن الوجود الكبير للمحسوبية، وتشريعها على النحو التي هي عليه، يوحي بأكثر من ذلك، إذ يربطها البعض بعلم الرجال (أحد علوم رواية الحديث النبويّ) الذي يعتمد عليه التنظيم في تشريع أفكاره. وتعدّ «التزكية» صيغةً رسميةً مخففةً عن المحسوبية. وهي تدخل في كلّ الأمور الإجرائية تقريباً؛ إذ يحتاج إليها المعتقل للتسريع في إجراء التحقيق معه، ثم لإطلاق سراحه بشرط بقائه في «أراضي الخلافة»، أو العفو عنه. كما يُشترط في الشخص الذي يدلي بشهادته أن يزكّيه اثنان من عناصر التنظيم. والشرط ذاته مطلوبٌ للإعفاء من حضور الدورات الشرعية، أو لنقل أثاث المنزل، أو لاستجرار الكهرباء والماء، وغيرها.

وقد همست أصواتٌ في الماضي القريب عن مبالغ كبيرة، أو أسلحة خفيفة، قدّموها لشخصيات في التنظيم مقابل تسهيلات معينة، أو لغضّ النظر عن بعض المخالفات، أو للسكوت عن ممارساتٍ قديمةٍ يحاسب عليها التنظيم (كالاشتراك في الحرب ضدّه، أو جلب الدخان من الحسكة). أما اليوم فيتمّ الحديث، بأريحيةٍ أكبر، عن مبالغ بسيطة لتسيير الأمور. فعلى سبيل المثال، يتطلب إخراج الطيور من المدينة -وهو أمرٌ ممنوعٌ- أن يدفع صاحبها عشرة آلاف ليرة لأحد معارفه في التنظيم، ليتولى العنصر إخراجها إلى إحدى القرى القريبة، حيث يستلمها صاحبها.

الاعتراف بالهزيمة

درج عناصر التنظيم على تحميل الأهالي مسؤولية هزائمهم. وبحسب ادّعاء هؤلاء العناصر فإن ذنوب السكان هي السبب في تأخر النصر. الأمر الذي فسّر به أمنيو التنظيم بعض قراراته وممارساته الغريبة، كنفي بعض الشبان العازبين إلى خارج المدينة. لكن ذلك الرأي تراجع مؤخراً، لصالح تعبير خطباء التنظيم وشرعييه وقضاته عن نقيضه. فقد أكّد الكثيرون ممن حضروا دورةً شرعيةً حديثاً أن الشرعيين وصفوا تحميل الهزيمة للأهالي بالتشبيح، رابطين تأخر النصر بذنوب العناصر أنفسهم، فهم يكذبون ويسرقون ويحششون ويمارسون اللواط على الجبهات، عدا عن اتكاليتهم وعدم التزامهم بالأوامر التي تناولها الخطباء في المساجد. كما راح الكثير من القضاة والقادة يشجعون الأهالي على تقديم الشكاوى في حقّ عناصرهم عند أية ممارسةٍ مخالفة. الأمر الذي يبدو استراتيجيةً جديدةً يتبعها التنظيم، وقد ظهرت نتائجها الأولية في الحدّ من سلطات الأمنيين ومحاسبة بعض قياداتهم.

يقول أحد معارضي التنظيم: «إن الحدس الذي نظر به الأهالي إلى مسؤولي التنظيم هو حدسٌ تربّى لديهم من خبرتهم الطويلة بمسؤولي النظام». وما برح الأهالي يحدسون بشراكة تجمع بعض الأمراء بتجّار ظهروا فجأةً على الساحة، أو بعلاقة بين المخابرات السورية ومؤسّسي التنظيم. فهل ستكشف الأيام صدق هذا الحدس؟!

من سيرة نفط دير الزور بعد الثورة
جبهة النصرة والنفط (2)

(مادةٌ مأخوذةٌ من دراسةٍ عن النفط في المحافظة، منذ خروجه ومنشآته عن سيطرة النظام وحتى الآن. أعدّها فريقٌ من الباحثين. وتصدر قريباً عن «عين المدينة»)

مقاتلو النصرة عقب سيطرتهم على حقل العمر النفطي - مؤسسة المنارة الإعلامية

رغم اهتمامها المبكّر بشؤون النفط، ومحاولاتها المتكرّرة إقناع المجموعات المسيطرة على الآبار بتسليمها لها، أو مشاركتها بجزءٍ من الواردات؛ لم تستخدم الهيئة الشرعية المركزية القوّة لتنفيذ خطتها بالاستيلاء على آبار النفط، إلا بعد احتدام التنافس بين النصرة وتنظيم الدولة في دير الزور، وتنامي المخاوف من نوايا التنظيم السيطرة على النفط، بالتزامن مع ما كان يحدث في الشمال السوريّ -حيث كانت تتركّز قوّة التنظيم- من مواجهاتٍ يبدأها مع القوى الأخرى.

السيطرة على معمل «كونيكو» للغاز:

وجدت الهيئة الشرعية في السلوك الطائش للمجموعات العشائرية المسلحة التي تسيطر على معمل غاز كونيكو ومرفقاته النفطية دافعاً معزّزاً يضاف إلى دوافعها الخاصّة للسيطرة على المعمل. وقال البيان الذي أصدرته الهيئة، يوم 14/11/2013، بخصوص المعمل: «إن من المعلوم شرعاً أن الثروة النفطية هي ملكٌ لجميع الأمة ولا تستأثر بها مجموعةٌ دون أخرى بل لا بدّ أن ينال الجميع منه حقهم حسب العدل والإنصاف وترتيب المصالح. لقد وصل الأمر في حقل الغاز في منطقة خشام حدّاً لا يطاق من استئثار فئةٍ قليلةٍ بمقدّرات الأمة ثم العبث بها مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائيّ لأيامٍ طويلةٍ تسبب هذا الأمر في وفاة العديد من الأطفال الأبرياء وتلفً الكثير من المواد الغذائية والطبية، وما هذا إلا تلبية لرغباتٍ جامحةٍ دون أدنى إحساسٍ بالمسؤولية. فمن غير المقبول أن تتعطل الواجبات الشرعية كالجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وخدمات العباد نظراً لعدم توفر المال الكافي ثم يلعب بعض الناس بملايين الليرات يومياً، والغلاء قد عمّ والوضع المعيشي قد تدهور، والجبهات المفتوحة بحاجة إلى دعم، هذا وفضلاً عن الكهرباء التي أصبحت ألعوبة بأيدي تجار الدم الذين أخذوا يهددون العمال والموظفين في المعمل ويمنعونهم من أداء عملهم. إن هذه الأفعال والجرائم ترقى لدرجة الحرابة والإفساد في الأرض، ولذلك وبناءً على مقتضيات الأوامر الشرعية في وجوب التوزيع

صورة ليلية لحقل «كونكيو» للغاز

العادل لأموال المسلمين العامة ومنع الضرر عنهم. ورغم النداءات المتكرّرة بتسليم هذا المعمل للهيئة الشرعية دون استجابة. لذلك فإن الهيئة الشرعية في المنطقة الشرقية تقرّر ما يلي:

1- وضع اليد على معمل الغاز في خشام وما يلحق به ليكون تحت نظر الهيئة الشرعية ومنع التصرف الشخصي به.

2- تقوم القوة التنفيذية للهيئة الشرعية والمتمثلة بالكتائب الموقعة على ميثاق الهيئة بتنفيذ هذا القرار مع أخذ الاحتياطات كافة منعاً من إراقة قطرة دم واحدة، وذلك وفق الاصول الشرعية.

3- تشكيل لجنةٍ مختصّةٍ تشرف على التوزيع العادل لما ينتجه هذا المعمل وفق آليةٍ شرعيةٍ تراعي وضع الجبهات المشتعلة وحاجات الناس وفق ترتيب المصالح الشرعية بعيداً عن الحزبية والمحسوبية.

4- يُراعَى أهل خشام المحيطين بالمعمل في الأولوية بالأعمال الخدمية والإغاثية كونهم الأقرب إليه، ويقدّمون في هذا الموضوع على من سواهم».

دون الكثير من المقاومة من قبل المجموعات العشائرية المسيطرة على المعمل، نجحت القوّة المهاجمة في طردهم منه بعد يومٍ من صدور البيان.

كان لهذا التصرّف وقعٌ حسنٌ لدى الرأي العام لسكّان المحافظة، الذي رأى في المجموعات المسيطرة على معمل الغاز نموذجاً عن اللصوص العشائريين المستأثرين بالثروات. واستفاد أنصار الهيئة الشرعية من هذه النظرة في تصوير عملية الاستيلاء على كونيكو كخطوةٍ هامةٍ في سبيل تطبيق العدالة. وتحدّث شرعيوها عن أربعة أسبابٍ دفعتهم إلى طرد «اللصوص وسارقي الأموال العامة» من معملٍ الغاز، وهي:

1- ضمان التوزيع العادل للموارد على جميع المسلمين، وبما يراعي فقه المصالح الشرعية.

2- ضمان استخدام هذه الموارد بما يرضي الله في خدمة المسلمين.

3- ضمان استمرار الكهرباء في المنطقة.

4- الحرص على سلامة العاملين في المعمل.

لم تكن المبرّرات السابقة، ولا حرص شرعيّي الهيئة على تقييد وصف اللصوص بـ«القلّة من عشائر خشام»، كافيةً للتخفيف من الإحساس بالإهانة الذي شعر به معظم أهل هذه البلدة. إذ سرعان ما تنهض العصبية القبلية في الأوقات المشحونة نهوضاً لا يمكن حسابه بدقةٍ أو مراعاته بكلماتٍ، كما حاولت الهيئة الشرعية في لغتها أو مفاوضاتها الرسمية قبل وبعد السيطرة على المعمل، بتأكيدها أن المستهدف ليس «العنابزة»، بل بعض الزمر القليلة منهم التي تستأثر بثروات معمل الغاز.

إذ تنتمي المجموعات المطرودة من المعمل، بمعظمها، إلى فخذ العنابزة وهو أحد فروع عشيرة البكيّر، المتفرّعة بدورها، تفرّعاً مستقلاً ومنافساً إلى حدٍّ كبير، عن جسم عشيرة البوكامل العامّ، الذي بقي يعمل ككتلةٍ واحدةٍ من معقله الرئيسيّ في مدينة الشحيل الريفية. ومما أسهم في تعقيد المشهد الصبغةُ العشائريةُ لمقاتلي جبهة النصرة، رأس حربة الهجوم على المعمل. إذ يتحدّر معظم قادتها العسكريين، وجزءٌ كبيرٌ من مقاتليها، من بوكامل الشحيل. فقرأ العنابزة واقعة الاستيلاء بطريقةٍ عشائرية خالصة.

طرفٌ ثالثٌ كان يتابع ما يجري آنذاك بدقةٍ. إنه جماعة «الدولة»، من معقلهم المجاور لخشام في قرية جديد عكيدات. يمتّ أمير «الدولة» عامر الرفدان بصلات قربى للعنابزة، لأنه ينتمي إلى فخذ المشرف المتحدّر من عشيرة البكيّر. استغل الرفدان هذه الصلات في تأليب أبناء البكيّر ضدّ الهيئة الشرعية، والظهور بمظهر المدافع عن عشيرته. ولقيت محاولته هذه استجابةً جزئيةً من هؤلاء، رغم حرص الهيئة على تفادي أية إثارةٍ من هذا القبيل، إذ اقتصرت في سيطرتها على موقع معمل الغاز الرئيسيّ، دون أن تقترب من الآبار القريبة منه شمالاً، والواقعة تحت سيطرة عائلاتٍ ومجموعاتٍ أخرى من البكيّر. كما حاولت الهيئة تخفيف حدّة الاحتقان بتعيين مجموعات الحراسة من بين أبناء البكيّر. وحاولت كذلك استرضاء جماعة تنظيم الدولة ذاتهم، بعرض نسبة 30% من واردات المعمل عليهم. هذا العرض الذي قوبل بالرفض، وباستفزازاتٍ شبه يوميةٍ لعناصر القوّة التنفيذية في حركتهم إلى الطرقات المؤدية إلى المعمل. وتجنباً لتطوّر هذه الاستفزازات إلى مواجهةٍ واسعةٍ مع تنظيم الدولة ناشدت الهيئة الشرعية المركزية، والتشكيلات الرئيسية المنتمية إليها، في بيانٍ مشتركٍ «مجلس شورى الدولة الإسلامية» و«أميرها الشيخ أبو بكر البغداديّ» للتدخل بـ«إرسال مندوبٍ عنهم والنزول إلى حكم الشرع وفضّ النزاع... وذلك لوأد الفتنة، وقطع الطريق على المغرضين، فإن الأمر لا يحتمل التأخير»، بحسب ما جاء في البيان الذي أكّد أولاً على حقيقة أن معمل غاز كونيكو لم يكن تحت سيطرة تنظيم الدولة،

بل «تحت أيدي اللصوص والحرامية»، بحسب وصف البيان. ورغم اللغة الأخوية المفعمة بالاحترام والتقدير لا يبدو أن البغداديّ أو مجلس شوراه قد ألقوا بالاً لبيان الهيئة الشرعية وفصائلها. فقد واصل مقاتلو «الدولة» تحرّشهم بالهيئة، تحرّشاً سيتطوّر إلى حربٍ طاحنةٍ بعد أسابيع قليلة.

على خلاف الليونة والصبر اللذين أبدتهما إزاء جماعة الدولة، لم تتوانَ جبهة النصرة عن القيام بخطواتٍ عنيفةٍ في الحالات التي انفلت فيها غضب المجموعات المطرودة من المعمل، بصورة هجماتٍ طائشة، أو نصب حواجز وقطع طرق، أو اختطاف بعض عناصر التشكيلات المنتمية إلى الهيئة، التي صنّفت، من موقعها القضائيّ والدينيّ، هذه التحرّشات على أنها «حرابةٌ»[1] تستوجب عقاباً قاسياً. إلا أن الهيئة، وبعد نجاح جبهة النصرة وحلفائها في اقتحام بلدة خشام، وتمكّنهم من القبض على «جوجو» (هويدي الضبع) ، أحد أبرز مسلحي البلدة ورأس حربتها في مواجهة الهيئة الشرعية؛ لم تنزل به العقاب الذي توعّدت به وفق التهم الموجهة إليه، بل أفرجت عنه استجابةً لوساطاتٍ عشائريةٍ وضماناتٍ بأن يهدأ ويكفّ عن المشاغبة، وهو ما حدث بالفعل. لتستقرّ، بعد ذلك، أحوال معمل الغاز نسبياً، ولعدّة أشهرٍ فقط، تحت سيطرة جبهة النصرة، أو الهيئة الشرعية المركزية، قبل أن يجتاح تنظيم الدولة المحافظة.

خفّفت جبهة النصرة، بسيطرتها على معمل الغاز، من عدد مرّات انقطاع التيار الكهربائيّ، بالتزامها باتفاقية الغاز مقابل الكهرباء المعقودة مع النظام. ولاحقت مهاجمي الأنابيب، مبديةً قدراً أعلى من المسؤولية تجاه المصلحة العامة، رغم المكاسب الخاصّة التي أحرزتها من واردات البنزين الأحمر أو «الكوندينسات»، والتي يصعب تقديرها نظراً للشهادات المتضاربة بين أعضاء جبهة النصرة وشركائها في معمل الغاز.

السيطرة على حقل العمر:

بعد نقاشاتٍ حادّةٍ قادها أبو ماريا القحطاني، الشرعيّ العامّ لجبهة النصرة وقتها، مع الأطراف العسكرية والعشائرية الفاعلة في المحيط الجغرافيّ لحقل العمر؛ اتفقت أغلبية الفاعلين على ضرورة استباق «الدولة» في وضع اليد على الحقل مهما كلف الأمر. وجّهت جبهة النصرة إنذاراً حازماً لقوّات الأسد المتمركزة في الحقل بضرورة إخلائه، مع ضمان عدم التعرّض لها في طريق انسحابها. وهذا ما حدث يوم 23/11/2013.

دخلت تشكيلات الهيئة الشرعية المركزية الموقع الرئيسيّ لحقل العمر دون إراقة قطرةٍ دم واحدةٍ، في عملية أقرب إلى التسليم والاستلام. لتنتهي بذلك قصّةٌ غريبةٌ من قصص الصراع، تلخّصت ببقاء أكثر من ثلاثمئة جنديٍّ من قوّات بشار الأسد، ومعهم عشرات العناصر من مخابراته العسكرية، كقوّة حمايةٍ للحقل، أمام آلاف المسلحين المنتمين إلى تشكيلاتٍ مختلفةٍ، كانوا، لأكثر من عام، قادرين على سحق تلك الحامية إلا أنهم لم يفعلوا. بل تحوّل بعضهم إلى مدافعين عن الموقع -وعن جنود الأسد بمقتضى الحال- في المرّات التي تعرّض فيها لهجماتٍ من قبل مسلحين آخرين. ومن غير أن تنقص، في معظم الحالات، درجة العداوة التي يكنّها هؤلاء للنظام. ولكن استجابتهم لجملةٍ من العوامل المتداخلة كانت السبب وراء هذا المشهد الفريد، الذي يفسّره بعض قادة التشكيلات التي أسهمت في حماية الحقل بالأسباب التالية:

1- الرغبة في حماية المنشآت والمرافق، شديدة الأهمية، داخل الموقع الرئيسيّ للحقل من السرقة والنهب والتخريب، كما سبق أن حدث، على نطاقٍ واسع، في كلّ المرّات التي خرجت فيها منشآت نفطٍ عن سيطرة النظام.

2- الاستجابة إلى طلب السكّان بتحييد الحقل عن الصراع، لضمان استمرار عمل محطّة توليد الطاقة الكهربائية التي تغذّي عشرات القرى والبلدات القريبة من الحقل.

3- قلة الثقة بالقدرة على إدارة الحقل، وبإقناع المهندسين والفنيين فيه باستئناف عملهم تحت ظلّ السلطة الجديدة.

إضافةً إلى العوامل الثلاثة السابقة، كشف محضر اجتماع عقدته المؤسّسة العامّة للنفط مع إدارة شركة الفرات، المشغّلة لحقل العمر، عن الإجراءات التي اتخذتها الشركة بعد خروجه عن سيطرة النظام، والتي كان بينها، وفق ما ورد حرفياً في محضر الاجتماع: «تخفيض عقود الحماية الخاصّة بالمحطّات بنسبة 25%. ويتمّ مراجعة هذه العقود بشكلٍ دوريٍّ لمعرفة جدواها وإلغاء غير الضروريّ منها».

ويثير هذا النصّ الشكوك حول تلقي بعض الشخصيات والأطراف العشائرية والعسكرية في القرى والبلدات القريبة من الحقل، والمشاركة في جهود حمايته، رشىً على شكل عقود حمايةٍ خلال المدّة السابقة لخروج الحقل عن سيطرة النظام. كما تثير نسبة 75% المتبقية مزيداً من الشكوك عن استمرار بعض الأطراف السابقة.وربما ظهور أطرافٍ جديدةٍ على المسرح،

سيحرص النظام على انتقائها بعنايةٍ هذه المرّة، لحمايةٍ ما يحتاج إلى حمايته من محطّاتٍ ربما كانت ضروريةً لضمان تدفقاتٍ نفطيةٍ ستصل إلى مناطق سيطرته بطرائق مختلفة.

في الأيام الأولى لسيطرة الهيئة الشرعية المركزية على حقل العمر حدثت عمليات نهبٍ واسعةٌ لموجوداته، تركّز معظمها في السيارات والمعدّات الثقيلة والتجهيزات الفنية والمكتبية. لكن وحدات الإنتاج والمستودعات الضخمة لقطع الغيار بقيت في وضع آمن، نتيجة اتفاق نجح مهندسو الحقل في إبرامه مع جبهة النصرة التي تريد فقط أن يستمرّ تدفق النفط دون انقطاع وبأعلى معدّلٍ ممكن. وبموجب الاتفاق حُدِّدت وظائف شركة ألفرات، ممثلةً بموظفيها الحقليين في «العمر»، بالقيام بالأعمال المتعلقة بالجانب الفنيّ والتشغيليّ، وحُدِّدت وظائف جبهة النصرة، ممثلةً بـ«أمير الحقل» المعيّن من قبلها، بالقيام بالأعمال التالية:

- حماية مستودعات قطع الغيار اللازمة لأعمال الصيانة.
- حماية موظّفي الحقل وضمان سلامتهم وتنقّلهم الآمن.
- ضبط حركة الآليات الخارجة والداخلة إلى الحقل.
- حماية الموقع العامّ من هجمات اللصوص القادمين من خارج الحقل.

أما عملية بيع النفط المستخرج من آبار الحقل، والعمليات الأخرى المرتبطة بها، فمن البديهيّ أن تكون في يد «أمير الحقل» وطاقمه الخاصّ.

يعرض بعض مهندسي وفنيّي الحقل شهاداتهم عن اختفاء أكثر من ثلاثمئة ألف برميل من النفط كانت في خزّانات التجميع الضخمة، التي نجح بعض القادة في إفراغها بسرعةٍ قياسيةٍ في أرتال الصهاريج وبيعها للتجّار بسعر لم ينقص عن 4000 ليرةٍ للبرميل الواحد. تضاف إليها مخزونات الغاز المسال المنتجة في أوقاتٍ سابقةٍ من معمل الغاز في حقل العمر -توقف عن العمل في وقتٍ لاحق-، والتي قُدّرت كمياتها بأكثر من ألفي طنٍّ. وتناقل السكّان في القرى والبلدات القريبة أخباراً عن عرض آلياتٍ ثقيلةٍ من آليات الحقل للبيع، من قبل بعض القادة أو المسلحين المنتمين إلى الفصائل المشاركة في السيطرة على الحقل. وكذلك عُرضت للبيع مولّدات كهرباءٍ صناعيةٍ ومحرّكاتٌ ومضخاتٌ وتجهيزاتٌ أخرى.

شكّلت تجربة حقل العمر اختباراً صعباً فشلت فيه الهيئة الشرعية المركزية في أن تكون مؤسّسةً بالفعل، بل ظهرت بصورة كيانٍ متردد وتابع لجبهة النصرة. مما أضعف من هيبة الهيئة في نظر القوى المنتمية أو غير المنتمية إليها، فلم تنفّذ كثيرٌ من القرارات والتوجيهات التي أصدرتها، ولم يستجب قادة بعض الفصائل لاستدعاءاتها أو حتى لتساؤلاتها بخصوص السرقات العلنية من الحقل. وعلاوةً على ذلك، عجزت الهيئة أحياناً عن تحصيل سهمها من واردات النفط، بشكليه المخزّن أو المتدفق من الآبار، حتى أنها اضطرّت إلى شراء ثلاث سياراتٍ من السوق، لزوم خدمة مكاتبها في مدينة الميادين، رغم مئات السيارات التي وقعت كغنائم تحت قبضة الفصائل المنتمية إليها.

يصعب الفصل بين الهيئة الشرعية المركزية وجبهة النصرة، إلا في الحالات التي أرادت النصرة فيها ذلك. مما وحّد

من سوق للنفط الخام - ريف دير الزور الشرقي

صورتيهما عملياً في شبه جسمٍ واحدٍ، يضاعفُ من صعوبة تحديد ملامحه وتحليل أدواره تعدُّدُ مراكز القوة والنفوذ فيه، إلى جانب فوضوية الحلفاء ونرجسيتهم. لتذهب أحلام رئيس الهيئة مظهر الويس، ومن معه من السلفيين المبدئيين، الذين حازوا تعليماً جامعياً وانخرطوا في أنشطةٍ حركيةٍ سابقةٍ للثورة، أدراج الرياح. ولم يتحقق شيءٌ من تنظيراتهم في ميثاق الهيئة بأن «يشرف مكتب النفط والغاز» التابع لها «على الموارد النفطية الموجودة تحت سيطرة المجاهدين». وبالكاد استطاع، وفي مرّاتٍ معدودةٍ، «أن يؤمّن الغاز المنزليّ لعموم الناس». بل تبادل «المجاهدون» الاتهامات بالسرقة، وحمّلوا بعضهم مسؤولية الفشل الذريع الذي اعترفوا به جميعاً. دون أن يكشف أحدٌ منهم عن القصة الكاملة، أو عن أجزاء منها، يبيّن فيها مصائر الأموال، أو أن يعلن عن مقدارها على الأقلّ. إلا أن الإنتاجيات المؤكّدة، وبالحدود الدنيا لآبار الموقع الرئيسيّ للحقل، كانت تقدّر بـ5000 برميلٍ في اليوم في الحدّ الأدنى، يضاف إليها 7000 برميلٍ من محيط الموقع، يباع الواحد منها بـ4000 آلاف ليرةٍ على الأقلّ (30-40 دولاراً وقتها). أي أن 360 إلى 480 ألف دولارٍ أمريكيٍّ يومياً كانت تدخل إلى صناديق الفصائل المسيطرة على الحقل، أو إلى جيوب قادتها. تضاف إلى هذا الرقم واردات معمل الغاز من البنزين الأحمر، والحصص المتفاوتة الحجم من شراكاتٍ متقطعةٍ من آبار نفطٍ توزّعت في مناطق مختلفة. كلها كانت تحت سيطرة الهيئة، التي يصرّ بعض موظفيها السابقين على أن توصف بالسيطرة الاسمية، تبرّؤاً من أية تبعاتٍ محتملة.

وسوى «كونيكو» و«العمر» عجزت الهيئة، والنصرة، عن السيطرة على منشآتٍ نفط أخرى، إلا على نطاقٍ محدودٍ ومؤقتٍ. إذ رفضت معظم القوى والمجموعات العشائرية تسليم آبارها للهيئة، متذرّعةً بأنها تقاتل النظام هي الأخرى، وتنفق جزءاً من الواردات في الصالح العام، وبأنها ليست ضدّ مشروع الهيئة المركزية في توحيد السيطرة، لكنها لا تريد أن تكون أوّل من يسلّم آباره[2].

وذهبت بعض المجموعات والعائلات العشائرية أبعد من ذلك، لتؤسّس هي الأخرى، بفصائل جيشها الحرّ الخاصّ، هيئاتٍ شرعيةً وجبهاتٍ ثوريةً وجيوشاً وتجمّعات مجاهدين. وعملت على توسيع دائرة المستفيدين من النفط داخل العشيرة، لرصّ الصفوف أمام أيّ تهديدٍ محتملٍ قد تشكّله الهيئة الشرعية المركزية.

---

1 - مصطلحٌ فقهيٌّ يعني قيام جماعةٍ مسلحةٍ بإحداث الفوضى وقطع الطريق والقتل والسلب والإتلاف في «دار الإسلام».

2 - كانت ردود العشائر على طلبات الهيئة المركزية بتسليم الآبار متشابهةً: فتقول عشائر الطيّانة: خذوا آبار ذيبان أولاً، وتقول عشائر ذيبان: خذوا آبار الشحيل أولاً، ويقول الجميع: متى تأخذون آبار الشعيطات؟

موت الأب

بكر صدقي

أثار إصدار النظام ورقةً نقديةً جديدةً من فئة الألف ليرة، غابت عنها صورة حافظ الأسد، ردود فعلٍ متباينةً بين السوريين على ضفّتي الموالاة والمعارضة. ففي حين برزت بين الأوّلين فئةٌ غاضبةٌ اعتبرت غياب الصورة بمثابة «الخيانة الوطنية» وتخلياً عن رمزٍ «مقدّس»، مالت الأوساط المعارضة إلى السخرية والشماتة والاستخفاف.

الواقع أنها فعلاً خطوةٌ غريبةٌ من نظام يقوده ابن الدكتاتور المؤسّس، والذي ظل وفياً لإرث أبيه وتلميذاً مخلصاً لتعاليمه في مواجهة محكوميه، وفي سياسات النظام عموماً. وأوّل ما يخطر في البال من إخلاص الابن لإرث أبيه هو مسلكهما المتطابق إزاء ثورة الإخوان المسلمين المسلحة في مطلع عقد الثمانينات، وثورة السوريين السلمية في العام 2011. وتكمن غرابة هذا الإجراء في أنه، من جهة، يثير استفزاز البيئة الاجتماعية الأشدّ ولاءً، وضمنها قسمٌ يحمّل الدكتاتور الصغير مسؤولية فشل ما نجح فيه الدكتاتور الأب بسبب «رخاوة» الأوّل، في رأيهم، مقابل جذرية و«كمال» بطش الثاني ودمويته في مواجهة العدوّ الذي هو الشعب السوريّ. صحيحٌ أن الابن تجاوز أباه وتفوّق عليه، إذا قارنّا حجم الدمار والخراب وأعداد القتلى والجرحى والمعتقلين والمهجّرين، لكن هذه الفاتورة الباهظة إنما يحمّلُها ذلك القسم من الموالين على رخاوة الابن في الأشهر الأولى للثورة، للقول إنه لو بطش بالمتظاهرين السلميين، كما فعل أبوه في مطلع الثمانينات في حلب وحماه وجسر الشغور وسجن تدمر، لما وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه في السنوات التالية.

وأن الإجراء الذي أثار هذا الاستفزاز للموالين، كان، من جهة ثانية، مجانياً ولا يحمل أية «رسالة سياسية» إلى المعارضين فحواها المفترض أن النظام مستعدٌّ للتخلي عن وسائله القديمة في الحكم (أي بإخلاص مطلق لوسائل أبيه) إذا ما مُنح فرصةً ثانيةً بعد وقف التمرّد عليه. فمجرّد التخلي عن صورة الديكتاتور المؤسّس على ورقةٍ نقدية، فقدت قيمتها الشرائية إلى مستويات فلكية، لن يعني للبيئة المعارضة التي تمّ تدميرها، بعد كلّ ما حدث، إلا رشوةً مجازيةً فقدت كلّ قيمتها الرمزية بالمطلق.

أما إذا كان الجزّار الصغير قد ضاق ذرعاً بظلّ أبيه الطاغي، فأراد بإلغاء صورته التحرّر من وصاية القبر عليه، فهو، بمواصفاته الشخصية التي باتت معروفةً، أتفه من أن يتمكّن من «قتل أبيه» بالمعنى السيكولوجيّ المعروف، على الرغم من تقدّم العمر به خمسة عشر عاماً منذ تيتم وورث. هذه مناسبةٌ معقولةٌ لإجراء بعض المقارنات بين عهدي الأب والابن، بدلالة العمر من جهةٍ وتاريخ الحكم من جهةٍ ثانية.

ثمة خلافٌ على تاريخ ميلاد حافظ الأسد بين 1928 و1930 وفقاً لمراجع مختلفة. سنعتمد الثاني، من غير أن تكون لهذا الاختيار أية أفضليةٍ أو معنى. حين استولى الأب على السلطة، بانقلابٍ عسكريٍّ في العام 1970، كان في الأربعين من عمره. وهو العمر الذي ثبّته في "الدستور الدائم" للعام 1973 كأحد شروط منصب الرئاسة. أما ابنه بشار فلم يبلغ "سنّ الرئاسة" هذا إلا بعد ستّ سنواتٍ على وراثته لهذا المنصب، أي في العام 2006 الذي نستذكره عادةً بالحرب الإسرائيلية على لبنان بعد خطف حزب الله لجنودٍ إسرائيليين. في حين لم يتعرّض حافظ الأسد لموقفٍ مشابهٍ إلا بعد انقضاء اثني عشر عاماً على حكمه، أي في العام 1982 الذي شهد اجتياح الجيش الإسرائيليّ للبنان وصولاً إلى بيروت، وكان قد بلغ من العمر 52 عاماً. بنتيجة هذا الاجتياح تمّ إخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان، في حين حرّمت نتيجة الحرب الثانية على حزب الله تجاوز خط الأربعين كيلومتراً عن الحدود الإسرائيلية.

وفي السنة التاسعة منذ استيلائه على السلطة (1979) بدأت حركة التمرد الإخوانيّ على حافظ الأسد، وكان قد بلغ التاسعة والأربعين من عمره. مقابل أحد عشر عاماً في الحكم، وبعمر الخامسة والأربعين للجزّار الصغير حين قامت الثورة الشعبية عليه في 2011. أما المجزرة التي ارتكبها رفعت الأسد في سجن تدمر، حزيران 1980، فتجد نظيرتها في مجزرة ماهر الأسد في سجن صيدنايا في العام 2008. في سنّ الخمسين بالنسبة إلى الأب، مقابل 42 بالنسبة إلى الابن الذي ربما أراد ارتكاب نسخته الخاصّة من هذه المجزرة في حقّ سجناء، بصورةٍ استباقيةٍ قبل أيّ تمرّدٍ شعبيٍّ عليه.

المركز الإعلامي لثوار الرقة

وفي العام 1984 قام رفعت الأسد بمحاولة انقلابية لوراثة أخيه حافظ الذي أقعده المرض. لكن الأخير أفشل مخططات أخيه وطرده من جنة الحكم. أما بشار فقد فعل ما يشبه ذلك بقتل صهره آصف شوكت، في صيف العام 2012، مع مجموعة من كبار ضباط النظام في إطار خلية إدارة الأزمة، لاشتباهه في حقّه حول نوايا انقلابية بالتنسيق مع الفرنسيين. يقال إن الإيرانيين هم الذين كشفوا عن تآمر الصهر وأصدروا بذلك القرار بإعدامه.

كان العام 1976 هو عام احتلال الجيش الأسديّ للبنان بذريعة الحرب الأهلية التي كانت دائرة فيه، مقابل الانسحاب المذلّ لهذا الجيش من البلد المجاور بعد خمس سنوات من حكم الابن (2005)، قبل بلوغه «سنّ النضج» بعام واحد. وتمكن المقارنة أيضاً بين حربٍ حفر الباطن التي خاضها هذا الجيش تحت قيادة الأميركيين لتحرير الكويت من قوّات صدام حسين في العام 1991، وحرب الاستنزاف الإرهابية التي خاضها نجله ضدّ الاحتلال الأميركيّ للعراق بواسطة جهاديي منظمة القاعدة بدءاً من العام 2003. فعلى رغم التناقض الظاهر في الموقفين، كان الهدف في الحالتين الوصول إلى تفاهماتٍ مع الأميركيين، مرّةً بالانصياع الكامل في حالة الأب، ومرّةً بالابتزاز في حالة الابن. وإذا كان الأميركيون كافأوا الأب على مشاركته في حرب تحرير الكويت بتسليمه رأس ميشيل عون في لبنان، فقد كافأوا الابن بمساعدته على تجنّب السقوط في 2005 مرّة، وفي 2012 مرّة أخرى، وما زالوا مستمرّين في هذه السياسة إلى اليوم.

يبلغ بشار الأسد من العمر اليوم 49 عاماً. وقد فقد سيطرته على ثلاثة أرباع الأراضي السورية، ويدير الربع المتبقي له بخليطٍ من ميليشياته وميليشياتٍ شيعيةٍ من لبنان والعراق وإيران وأفغانستان، مرتهناً لنظام الوليّ الفقيه بصورةٍ تامة، حتى يقال إنه رهن عقاراتٍ في العاصمة دمشق للدولة الإيرانية مقابل استمرار تدفق الدعم الماليّ. في هذا العمر واجه أبوه أوّل تحدٍّ كبيرٍ لحكمه بتمرّد الاخوان المسلمين المسلح، فتمكّن من القضاء عليه بشراسةٍ خلال ثلاث سنوات. أما الابن – التلميذ الفاشل فقد نجح في تحويل البلد إلى ساحة حروبٍ بالوكالة، وفي استجلاب كلّ شذاذ الآفاق والمجرمين من أربع جهات الأرض ليقيموا دولة خلافتهم على أنقاض سوريا (والعراق).

من المحتمل أن بشاراً واظب على مقارنة نفسه مع أبيه منذ لحظة التوريث الذي فرضه عليه القدر، كلّ سنةٍ بسنة، ليرى إن كان قد بلغ أخيراً مبلغ الرجال وفقاً لصورة الرجل المثاليّ الذي تمثل، بالنسبة إليه، في شخص أبيه. لكن فشله الدائم في تلك المقارنة ربما دفعه إلى اليأس. وإذ فقد، قبل أسابيع قليلة، أباه الروحيّ اللواء محمد ناصيف، الذي يقال إن حافظ الأسد كلفه بتدريب الوريث الضعيف الشخصية على فنون الحكم، فقد تيتم للمرّة الثانية. بشار، الذي تحرّر من سطوة أمه عليه من خلال عشيقاته اللواتي كشفت عنهنّ مراسلاته الإلكترونية، وفقد أبويه البيولوجيّ والروحيّ على التوالي، بات اليوم وحيداً بالمطلق، تتلاعب به مستشاراته الحسناوات، ويخطّط له الإيرانيون حربه على سوريا.

ترى من الذي أشار عليه بالتخلص من صورة أبيه على ورقة الألف ليرة المتآكلة القيمة والمعنى، في أعقاب موت محمد ناصيف ضابط الارتباط مع نظام الملالي؟

المسافة بين أخطائنا ومبرّراتها

عمر الباشا

غلبت العفوية على الأشهر الأولى للثورة، إذ لم تكن تحتاج إلى قدرٍ كبيرٍ ومعقّدٍ من التنظيم لإطلاق المظاهرات وتجهيز مستلزماتها البسيطة من لافتاتٍ وأعلام. غير أن مرور الأيام حمّل الثائرين وأطرهم الوليدة مسؤولياتٍ تزداد ثقلاً وتعقّداً وحساسية؛ من الاستحقاق السياسيّ لتمثيل المنتفضين في المجتمع الدوليّ ومع الدول الصديقة، إلى متطلبات الخيار المسلّح، من قيادةٍ وتمويلٍ وتخطيطٍ للعملياتٍ وضبطٍ للمقاتلين، إلى تأمين الخدمات واستمرار عمل المؤسّسات في المناطق المحرّرة. وضمن هذه الخطوط الكبرى استحقاقاتٌ صغيرةٌ لا تنتهي.

ولا يسعنا إلا أن نعترف أن تعثّر الثوّار، الذي يصل إلى الفشل في أحيانٍ كثيرة، في الوفاء بمتطلبات كلّ ذلك، تزايد باطّرادٍ مع توسّع هذه المتطلبات، حتى بات أشبه بالأمر المسلّم به، لدى أبناء الثورة وأصدقائها قبل أعدائها الذين يترصّدون أدنى معالم هذا الاضطراب ليدعموا بها خطابهم الذي يدافع عن نظام القتل والطائفية والسرقة العامة، بعد أن تهالكت حججهم الأخرى.

ومن المعروف أن مبرّراتٍ عديدةً قد قيلت لتفسير ما سبق؛ كضعف الخبرات والإمكانات في السياسة والإدارة والعمل الجماعيّ، نتيجة التصحّر المنهج للحياة العامة في عهد الأسدين، وأن جمهور الثورة ومقاتليها قد تربّوا في ظلّ هذا النظام ومؤسساته التعليمية والحكومية وطبيعة ممارسة السلطة فيه، ومن المنطقيّ أن تظهر عليهم بعض ملامحه، وأن الناشطين قد عانوا من التهميش والإحساس بفقدان الأهمية، مما يفسّر كثيراً من دوار أنفسهم وعقولهم الآن تحت بعض الأضواء... إلخ من تحليلاتٍ معروفةٍ للجميع، تبدو صالحةً للإقناع أو للمحاججة للوهلة الأولى.

غير أننا لم نعد في تلك المرحلة، في السنة الخامسة للثورة. وصار يحقّ لنا أن نتساءل بحزمٍ عن مدى أهلية هذه المبرّرات للدفاع عن كلّ هذا القدر من العشوائية والشخصنة والمحسوبيات والتجاوزات على الأرواح والممتلكات. وهل أن هذه الحزمة المتكاثرة والمتكرّرة من الأخطاء نتيجةٌ حتميةٌ لما سبق ترسيخه وشيوعه في النفوس في عهد النظام؟ أم أن هذه المبرّرات صارت مهرباً سهلاً وحجّةً لفظيةً على لسان كلّ من يقصّر في خدمة الناس الذين تنطّع لتمثيلهم وقيادتهم وتحريرهم، وعمد، بدل ذلك، إلى الاعتداء عليهم والاستبداد بهم من جديد؟!

والحقّ أننا يمكن أن نقارب هذا الموضوع من زاويةٍ أخرى.

فمن المعروف أن أشخاصاً وتجارب محدّدةً حظيت بتقديرٍ يكاد يصل إلى الإجماع في صفوف الثائرين وبيئتهم؛ كالشهيد عبد القادر الصالح (حجي مارع)، والشهيد الضابط يوسف الجادر (أبو فرات)، وتجربة الثورة الحمصية، ولا سيما محاصرو مدينتها القديمة وأشهرهم عبد الباسط الساروت، وملامح عديدةٍ في تجربة داريا الثورية، السلمية والمسلحة، والمجلس المحليّ لمدينة حلب المحرّرة، والمقاومة السرّية الشجاعة والمنضبطة لكتائب أبو عمارة في الجزء المحتلّ من هذه المدينة... والكثير من الحالات الفردية، السياسية والإعلامية والخدمية والعسكرية، والتجارب الموضعيّة المحدّدة لمدنٍ أو بلداتٍ أو تجمّعاتٍ أو هيئاتٍ.

اعتدنا على تقدير كلّ هؤلاء، بوصفهم نماذج عن الروح الحقيقية للثورة، مقابل «مشوّلي» المنازل والمعامل والمؤسّسات، وتجّار الحروب وبزنس الخطف مقابل فدية، والشبّيحة الذين نقلوا سلوكاتهم إلى المجموعات والكتائب، ومستثمري النفط ومهرّبي المازوت، و«الأمنيين» المتغطرسين محدثي السلطة... إلخ. ولكن مهلاً، بالتحامل على مشاعرنا قليلاً، وعلى مخيلتنا التي تميل إلى الأسطرة، وبالاستناد إلى المعلومات القريبة وتفاصيل تجارب هؤلاء الرموز موضع التقدير؛ ستلمح عيننا، الرافضة لأن ترى، دلائل على وجود آثار ما يتمّ ذكره من عيوب «النشأة الأسدية»!

هل المقصود هنا أن نجومنا اللامعة مجرّد خدعة؟ وأنهم لا يختلفون عن سواهم من المتنمّرين والمنتفعين والمنفلتين من القيم التي خرجت لأجلها الثورة؟ بالتأكيد لا. ولكن القصد أن هذه النماذج في الشجاعة والصبر والتفاني والاستقامة، وهذه التجارب من العمل الجماعيّ الناجح؛ لم تخلُ أبداً من العيوب التي تطلّ برأسها هنا أو هناك، كنتائج طبيعيةٍ بالفعل لنقص الخبرة وعدم اكتساب مهارات العيش في مجتمعٍ سويٍّ نسبياً ودولةٍ تستحقّ هذا الاسم. ولكن الفرق أن هذه التجارب حاولت، فردياً وجماعياً، أن تجاهد دواخلها قبل أن تواجه الآخرين، متمسّكةً بالعروة الوثقى لمبادئ الثورة، ومقاومةً لما قد يعتريها من آثارٍ متبقيةٍ من نظام القهر والفساد والفردية... فيما يتستّر آخرون بما ورثوه لكي يداوموا على ممارسته!!

الرعب المقيم
الرقة تُذبح بصمت

من مقالٍ طويلٍ في دير شبيغل/ 1 تموز
ترجمة مأمون حلبي عن الإنكليزية

مجموعةٌ من مقاتلي المقاومة المصمّمين يخاطرون بأرواحهم ليصوّروا فظاعات تنظيم الدولة الإسلامية في الرقة. أسوأ أعداء المتمرّدين هنّ العميلات النسوة، لأن كلّ المحجّبات باللباس الأسود الذي يفرضه التنظيم متشابهات.

أوّل فيديو، وقد تمّ تصويره بكاميرا هاتفٍ نقال، يُظهر شاشةً كبيرةً في الرقة. وعلى الشاشة، هناك الطيار الأردنيّ يتلوى ويحترق حتى الموت. ويُظهر الفيديو الملامح العامة لحشدٍ يهلل أمام الشاشة. الفيديو الثاني، ومدته ٤١ ثانية، يُظهر امرأةً بملابس سوداء وهي راكعةٌ في الشارع عند نقطة تقاطع للطرق، ويداها مربوطتان خلف ظهرها ويحيط بها رجالٌ مسلحون. في خلفية المشهد يقف بضعة مارّة، ومسلحٌ يبدو عليه الضجر يمشي بشكلٍ دائريّ. مباشرةً خلف المرأة يقف رجلان: قاضيها وجلادها. القاضي يحمد الله ويعلن أن موت هذه المرأة، التي خانت زوجها، هو إرادة الله. بعد أن ينهي القاضي كلامه يرفع الجلاد مسدسه ويصرخ «الله أكبر». في الثانية التالية تتلقى المرأة طلقةً في الرأس. ثمة مزيدٌ من الفيديوهات تصوّر إعداماتٍ أخرى كما تصوّر مشاهد عاديةً من شوارع الرقة والبلدات المجاورة لها.

كلّ هذه الأمور ممنوعةٌ وعقابها الموت. تمّ تسجيل هذه الفيديوهات بهواتف نقالة لأنه يمكن إخفاؤها بسهولة في كُمٍّ سترة، أو في مكانٍ آخر. أحياناً كان الهاتف الذكيّ يوضع في علبةٍ لها ثقبٌ صغيرٌ، وتبدو العلبة وكأنها قد تُركت في الشارع بلا مبالاة. لا يمكن لهذه الأفلام أن تنافس تلك التي يصدرها التنظيم. فهي أفلامٌ لم ينتجها أناسٌ يعملون بهدوءٍ ومن ثمّ يطبعونها بطريقةٍ احترافية، بل أناسٌ كانوا يجازفون بحياتهم. تنشر الفيديوهات والصور والتقارير على موقعٍ تحت عنوان «الرقة تُذبح بصمت». الموقع موجودٌ على شبكة الإنترنت منذ سنةٍ تقريباً، ويتمّ تشغيله من قبل مجموعةٍ شبان، أغلبهم طلاب. وهم يخاطرون بحياتهم، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن للتنظيم الحقّ الحصريّ بنشر فيديوهات الإعدامات، وأيّ انتهاكٍ لهذا الحقّ عقوبته القتل.

أحد مؤسّسي هذا الموقع، واسمه المستعار أبو محمد، كان في جنوب تركيا في آذار الماضي. كان قد هرب من الرقة لأنه خشي أن يتعرف إليه قراصنة التنظيم. يقول أبو محمد: «لقد أرسلوا لنا إيميلاتٍ بأسماء مزيفةٍ وعرضوا أن يعملوا لصالحنا كمتطوّعين. كانت الإيميلات مصحوبةً بفيروساتٍ مصمّمةٍ لجمع معلوماتٍ عن أماكن وجود الناشطين». يقترب أبو محمد من الثلاثين من العمر، طالبٌ سابقٌ كان لديه طموحٌ أن يصبح مهندساً. هو الآن مقاتلٌ في المنفى، ويقال إنه على قائمة أكثر المطلوبين في الرقة من قبل التنظيم، ويدّعي أن منظمته أدينت رسمياً على أنها «عدوّة الله» في ثلاث خطب جمعةٍ في مساجد الرقة. ولكن واقعة أن التنظيم قد أدانهم علناً وفرت لهم مساعدين جدد، وبإمكانهم الآن الاعتماد على شبكةٍ من المتعاطفين الذين يلتقطون الصور الفوتوغرافية ويسجلون الفيديوهات.

بدأ أبو محمد عمله قبل أكثر من عام. ولأنه عصاميٌّ تعليمياً، فقد تعلم الشيء الكثير في الأربعة عشر شهراً الماضية. في البداية كان هو وأصدقاؤه ينشرون فيديوهاتهم وما لديهم من صورٍ على فيس بوك وتويتر بعد حفظها على رقائق ذاكرة هواتفهم النقالة. كان هذا الأمر يوفر الوقت، لكنه يزيد المخاطرة إلى مستوىً كبير، كما علموا بعد ذلك بوقتٍ قصير. أحد زملائهم، معتز بالله، اعتُقل بعد بدء حملتهم بشهرٍ واحد. أثناء تفتيش عند إحدى الحواجز عُثر على مادة تجريميةٍ على هاتف معتز. بعد الاعتقال بثلاثة أيام ظهرت رسالةٌ على حسابه في فيس بوك تقول إنه قد أُعدم أمام الملأ. في أواخر نيسان

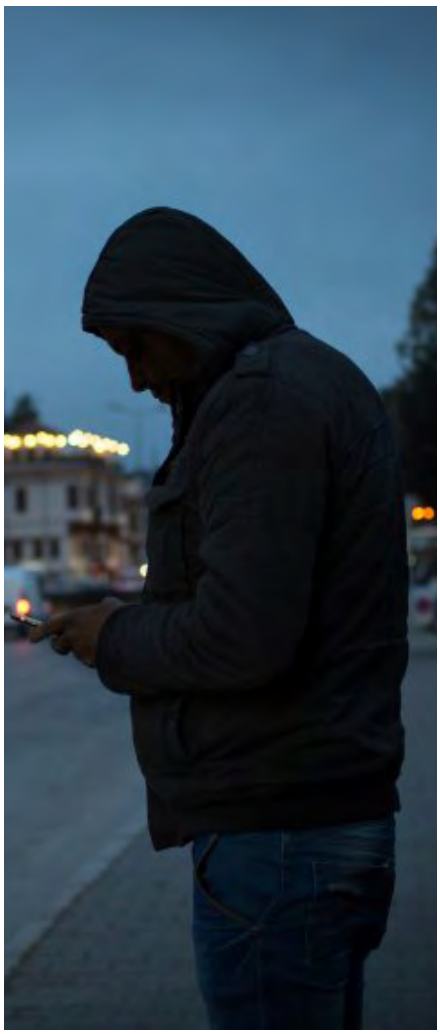

أبو محمد أحد مؤسسي الموقع - دير شبيغل

أنزلَ قَتَلته الصور على الإنترنت. منذ تلك المأساة أصبح أبو محمد والنشطاء الذين معه أكثر احتراساً، وأصبحت حياتهم أكثر تعقيداً. صاروا يغيّرون مكان إقامتهم كلّ بضعة أيام، كما قاموا بتغيير طريقة عملهم.

في السنة الأخيرة، سمحت لهم هذه الاحتياطات بتفادي قراصنة ومطاردي التنظيم، الذين، بشكلٍ مستمرٍّ، يمشّطون المباني التي يعتقدون أن الناشطين يقيمون فيها. بالرغم من الاستراتيجية الجديدة، فإن خطر أن يُضبط أحدهم أثناء التصوير هو فقط واحدٌ من عددٍ من المخاطر التي تصعب السيطرة عليها. فالملفات تُحَمّل عادةً في مقاهي النت، الواقعة تحت مراقبة التنظيم عبر المخبرين وعبر الكاميرات.

وحسب أبو محمد، فإن إشكاليتهم مع «كتيبة الخنساء» النسائية أكبر. لأن عضواتها يرتدين النقاب، شأن كلّ النساء في مناطق سيطرة التنظيم. ويمكن لإحداهنّ أن تكون واقفةً، دون أن يعرفها أحدٌ، بجوار أحد أصدقاء أبو محمد أثناء قيامه بالتصوير.

ياسمين في الحرب
من حكايا الثورة في دمشق

محمد عثمان

تستند هذه الرواية، كما يقول عنوانها الفرعيّ، إلى أحداثٍ حقيقيةٍ عايشها الكاتب، قيس الشامي (اسم مستعار)، في تجارب عددٍ من الفتيات اللاتي شاركن في الثورة السورية. وقد جمع معالم من هذه التجارب في شخصية ياسمين، بطلة هذا الكتاب الذي نشر إلكترونياً، ليلقي الضوء على جانبٍ من مساهمة المرأة في الثورة.

مظاهرة حي المزة في دمشق – شتاء 2012

تبدأ الرواية بقيام أولى المظاهرات ضد نظام الأسد في سوق الحميدية بدمشق، في 15 آذار 2011. يشارك أحمد، شقيق ياسمين، في المظاهرة، ويعود إلى المنزل ممزّق الملابس وعلامات العصيّ على جسده الفتيّ، مما يثير قلق الوالدين. يقول أبو أحمد لابنه: «يابي هدول عالم ولاد حرام، وما بينعلق معهم»، فيردّ الابن أن هذا بالضبط هو السبب الرئيسيّ الذي دفعه إلى الخروج ضدّهم. أما ياسمين فكانت تفكر في الوسيلة التي ستقنع بها أخاها لاصطحابها إلى المظاهرة التالية، بعد أن ألهبت مشاهد الربيع العربيّ مشاعرها.

اختلفت الآراء في منزل العائلة المحافظة في منطقة ساروجة الدمشقية، بين الأبوين الذين يحذران التورّط، وبين الولدين، مع انحياز أحمد إلى والديه حين يتعلق الأمر بمشاركة شقيقته في الاحتجاجات. فهي، في نهاية المطاف، فتاة. والأنسب أن تهتمّ لدراستها في كلية العمارة.

ولكن ياسمين تجد طريقها إلى التظاهر بعد أن انتظم عقب صلاة كلّ يوم جمعة. كما تتعرّف إلى المساجد التي يخرج منها المنتفضون في حيّ الميدان، فيصبح طريقها الأسبوعيّ الدائم إليها، قبل أن تعقد صلاتٍ مع بعض الشبان والفتيات هناك وتصبح من الحاضرين الدائمين في المظاهرات الطيّارة شبه اليومية، التي يتفق الناشطون عليها سرّاً. ومن بين معارف ياسمين الجدد شابٌّ اصطحبها، وأخريات، إلى منزل العائلة في الميدان، ليتخفيّن لساعاتٍ بعد المظاهرة ريثما تغادر قوّات الأمن. تتوثق العلاقة بين ياسمين وبين هذا الشابّ، الذي حمل اسم يزن إثر مقتل شقيقٍ له على يد النظام في الثمانينات، كان يحمل الاسم نفسه. ويتقدّم لخطبتها فتوافق وسط مباركة العائلتين القلقتين، في الوقت نفسه، على الحبيبين اللذين يزدادان فاعليةً.

فإثر تصاعد الاحتجاجات في الغوطة، وارتفاع عدد المصابين برصاصات عناصر الأمن، يشارك يزن في تأمين الاحتياجات الطبية للمشافي الميدانية، بينما تنخرط ياسمين في دوراتٍ للإسعاف تقام سرّاً. أما عندما تحوّل الثوّار في ريف دمشق إلى العمل المسلح، دفاعاً عن أنفسهم ضد الانتهاكات المستمرّة واستباحة مدنهم وقراهم؛ فقد أسهم يزن مع هؤلاء المقاتلين بشكلٍ جزئيٍّ أولاً، متنقلاً بين الغوطة والعاصمة، قبل أن ينضم إليهم نهائياً ويغادر منزله إلى الريف. تزور ياسمين خطيبها مرّاتٍ، وتتعرّف إلى وجهٍ رجوليٍّ جديدٍ له، وإلى وجهٍ جديدٍ لغوطة دمشق، لا يشبه ذلك الذي عرفته سابقاً من أنها مكانٌ للنزهات. فهنا صارت لكلّ بيتٍ حكايةٌ مع الثورة، وفي كلّ زاويةٍ قصّة شهيدٍ أو جريحٍ أو أسير.

ويقرّر الثوّار، بعد أنْ انتظمت جهودهم في كتائب وألوية، أن يدخلوا دمشق انطلاقاً من حيّ الميدان. وهنا تحصل المعركة الشهيرة التي فاجأت النظام، ولكنها انتهت بانسحابٍ اضطراريٍّ للمهاجمين بعد عدّة أيام، كانت حصيلتها سقوط عددٍ من الشهداء من بينهم يزن، مسبباً فجيعةً كبرى لحبيبته التي كانت تداوي الجرحى.

تقع ياسمين فريسة الحزن لمدّةٍ، قبل أن تتحامل على نفسها وتعاود نشاطها بشكلٍ تدريجيٍّ، محاولةً أن تستمرّ في الطريق الذي جمعها مع يزن، وباحثةً عن اللقاء القريب به. وبالفعل، لا يخيّب أحد ضباط المخابرات الجويّة أمنيتها الأليمة تلك، فيستطيع التعرّف إليها بين العاملين في المشافي الميدانية في تسجيلٍ عثر عليه بحوزة أحد الموقوفين.

يعتقل الضابط ياسمين، التي تتعرّض لأقسى أنواع التعذيب والإذلال وصولاً إلى الاغتصاب. وأخيراً... القتل.

وسوى هذا السياق العامّ تحفل الرواية بالكثير من التفاصيل؛ عن أجواء الثوّار وتطوّرها وتحوّلاتها، وعن تنوّعهم الدينيّ الذي يحضر في شخصية باسل شحادة، الشابّ المسيحيّ الذي ترك كلّ شيءٍ واهباً حياته للثورة، بينما راحت إيمان، المدرّسة القديمة لياسمين في المسجد، تقول إن ما يجري فتنةٌ ومؤامرةٌ تحرّكها أيادٍ خارجية!

أخيراً؛ لا يمكننا النظر إلى هذا الكتاب بوصفه روايةً أو عملاً أدبياً مميّزاً في الحقيقة، بقدر ما هو شهادةٌ شديدة الواقعية، بل الوقائعية التوثيقية، على النضالات الصعبة لشبّانٍ وشاباتٍ أرادوا الحرية.

صور من أرض الخلافة

حين اشتكى السيد (م)، وهو شخصٌ من ريف دير الزور الشرقيّ، لشرعيٍّ محليٍّ ضيقَ ذات اليد، نصحه الأخير أن يصبر، وأن يتجاهل هو وأولاده الجوع، وأن يربطوا على بطونهم الحجارة، أسوةً بالسلف الصالح. «أربط على بطني حجر؟»، استنكر (م) وتجرّأ ليقول: «ترى امبارح يا شيخ شفتك تاكل كباب بالمطعم»! لم يتوقع الشرعيّ رداً جريئاً من شخص يكاد يكون فاسقاً مثل هذا الكهل الجزع الذي نخرت سنوات التّدخين أسنانه، ولم يتوقع أن رتبته المحترمة كشرعيٍّ تثلم هكذا وفي نقاش عارض. لكنه قرّر أن يدفع بالتي هي أحسن، ويتجاهل الأمر كلّه، ويشيح بوجهه محدّثاً نفسه أنه امتلك دليلاً صادقاً يمكن له أن يتمتع بالحديث عنه أمام الأخوة، بأن جنود «الدولة» متواضعون مع «عوامّ المسلمين».

مساءً كانت وجبة العشاء ألذّ مما توقع الشرعيّ، وخاصّةً مع قدوم «إخوةٍ أرفع شأناً»، وانطلاق الحديث عن «عوامّ المسلمين» وتعدّد الآراء فيهم. قال شرطيّ حسبةٍ إنه يدعو بالحسنى، ولولا صبره لألقى بنصف أهل القرية في السجن. وقال مبايعٌ قديمٌ إن في عوامّ المسلمين «الجاسوس والحاقد على دولة الإسلام والمنافق»، ولولا هؤلاء «لانتصرنا». فعنهم تصدر الكبائر، و«في قلوبهم تسرح الشياطين وتمرح». ودمدم مراهقٌ وهو يصبّ كؤوس الماء: «مرتدّين».

كان الرجل الأرفع مرتبةً بين الجميع ما يزال صامتاً، مما شجّع الشرعيّ المحليّ على انفعاله المحسوب بدقةٍ فسأل متألماً: «يا شيخ فهّمونا؛ إذا عوام المسلمين مرتدّين -مثل ما يقول بعض الإخوة- ليش نحن تاركينهم عايشين؟ لازم نطلع عليهم هسّع ونقطع روسهم واحد ورا الآخر من الطارف، وإذا مسلمين تا نحترمهم ونحطّهم على روسنا. فهّمونا يا شيخ!». لم يجب الأرفع شأناً بل اكتفى بابتسامةٍ، قبل أن يلتفت إلى سائلٍ آخر طلب توضيح الفرق بين «المؤلفة قلوبهم» و«عوامّ المسلمين»

❖❖❖

كان الحاج (س) يتبضّع مع زوجته في السوق قبل أن يعود إلى قريته. بدا أنيقاً ومهيباً في زيه التقليديّ كرجل ذي مكانة. وكان عناصر الحسبة صائمين وغاضبين، يشعرون بالملل تحت شمس مدينة الميادين الحارقة، فقد تقلص عدد المخالفات المسلية لهم إلى الصفر. لكن مشية الحاج الواثق من نفسه، ولباسه الذي لم يراعي تعليماتهم بخصوص «ثياب الرجال»، ومروره إلى جانب سيارتهم وكأنهم غير موجودين جرح كبريائهم؛ فنادوه على الفور: «يا شيخ يا شيخ... إزارك إزارك». لم يفهم الكهل معنى الكلمة وتساءل. «إي، إزارك طويل وبدنا نقصّه»، هتف عنصرٌ عصبيٌّ وهو يلوّح بمقص. وسمع صوت المرأة: «شنو إزارك يابن الحلال؟». «اسكتي إنتي»، أخرس العنصر المرأة وصرخ في وجه الرجل: «جلابيتك طويلة، بدنا نقصّها».

خلال الدقائق اللاحقة، لم يصدّق الحاجّ ما أحسّ به عند قصّ ثوبه، ولم يصدّق ما مرّ به بعد أن أمروه بالانصراف، لكنه كان متأكداً من أنه تعرّض للإهانة وأمام زوجته وبلا أدنى سبب.

مجلّة عين المدينة نصف شهرية سياسيّة متنوعة مُستقلة

3ayn-almadina.com
info@3ayn-almadina.com

@3aynAlmadina
/3aynAlmadina

- لا تعبر المقالات المنشورة بالضرورة عن رأي المجلة.
- ترحب المجلة بمساهماتكم غير المنشورة سابقاً.

الحياة في إدلب

عدسة يزيد